

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع213د

تاريخ القرار: 6 جانفي 2016

قرار

بتاريخ 6 جانفي 2016، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع213د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة " أ ،
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بـ

من جهة

المدعى عليها : شركة " ا ،
في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53د المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للمعلومات وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة " " بتاريخ 7 ديسمبر 2015 والمتضمن طلبها الزام شركة " " في شخص ممثلها القانوني ايقاف العرض التجاري المتعلق بتوفير خدمات الهاتف القار وخدمات الإنترنت عبر الخطوط اللامتوازية الرقمية والمسمى " SMART ADSL" موضوع الدعوى وسحبه من كل معلقاته الاشهارية من السوق الى حين البت في القضية الاصلية والإذن بالنفاذ العاجل.

وبعد الاطلاع على مراسلة الهيئة ع2098 عدد الصادرة بتاريخ في 10 ديسمبر 2015 الى شركة "اتصالات تونس" لتمكينها من ابداء ملحوظاتها حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على مراسلة "اتصالات تونس" ع2307 عدد الواردة الى الهيئة بتاريخ 11 ديسمبر 2015 والمتضمنة للمحوظاتها حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن " " تقدمت بتاريخ 7 ديسمبر 2015 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات تحت ع269 عدد تطلعت بموجبها من تعمد شركة " " تسويق العرض التجاري المتعلق بتوفير خدمات الهاتف القار وخدمات الإنترنت عبر الخطوط اللامتوازية الرقمية والمسمى " SMART ADSL" طالبة من الهيئة قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض التجاري سالف الذكر الذي عمدت المدعى عليها الى ترويجه بطرق غير مشروعة كالزام الشركة الوطنية للاتصالات في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج العرض التجاري " SMART ADSL" موضوع الدعوى كالزامها بسحبه وجميع المعلقات والومضات الاشهارية المرتبطة به وتطبيق أحكام الفصل 74 مطة عدد 3 جديدة من مجلة الاتصالات على المدعى عليها مع الاذن بالنفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت " " تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلها من تعمد خصيمتها تسويق العرض التجاري المتعلق بتوفير خدمات الهاتف القار وخدمات الإنترنت عبر الخطوط اللامتوازية الرقمية والمسمى " SMART ADSL" الذي يتولى فيه المشترك دفع مبلغ قدره 20 ديناراً باحتساب كل الاداءات لمصاريف الربط و 29 ديناراً في الشهر مقابل الانتفاع بجملة من الامتيازات المتمثلة في: مخاطب وحيد للاشتراك والدفع، الانترنت عبر الخطوط اللامتوازية الرقمية الغير محدودة ADSL illimité وبأحسن سعر في السوق بالإضافة الى خط قار مسبق الدفع دون الالتزام بالشحن وساعتين مكالمات مجانية في الشهر في اتجاه جميع الشبكات القارة والجوالة. مشيرة أن العرض التجاري موضوع النزاع تضمن تعريفات مفردة الانخفاض جعل العارضة تشكك في تقديمه من طرف خصيمتها أمام الهيئة خاصة وأن " " تتمتع



HB

بوضع هيمنة في سوق خدمات الاتصالات عبر شبكة الهاتف القار، منددة بقيام المدعى عليها ببيع منتج وحيد "SMART ADSL" مع فاتورة موحدة باسم شركة "أ" مقابل حصول المدعية على مبلغ قدره تسعة دینارات و ستمائة مليم (9.600 دینار) في الشهر عن كل عملية بيع للاشتراك تقوم بها شركة "ب" لفائدة "ج" مما يجعلها على حد قولها مجرد موزعة للشركة المطلوبة، فضلا لمخالفة العرض التجاري موضوع النزاع للتشريع المنظم لتوفير خدمات الانترنت والمنافسة النزيهة، مشددة على أن ترويج العرض ألحق بمصالحها المالية ضررا فادحا من خلال الانعكاسات السلبية على مشتركها.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة تحت عدد 11932 محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ ، بتاريخ 18 نوفمبر 2015 تضمن معاينة للاشهار الترويجي المدرج بالموقع الرسمي ، تحت اسم "SMART ADSL" مع جملة من الخصائص المميزة المرتبطة به.

وحيث فندت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها الدفع المتعلق بمدى شرعية تسويق العرض التجاري المتظلم منه مشيرة الى أن هذا الأخير تم تسويقه طبقا للتراتب الجاري بها العمل تحت تسمية أصلية "ADSL Only" 1 وحظي بموافقة الهيئة على ترويجه بموجب قرارها عدد 241 الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 2015 غير أن "ب" بموجب مراسلتها الالكترونية المؤرخة في 23 أكتوبر 2015 بإعلام الهيئة بالتسمية التجارية الجديدة للعرض "Smart ADSL" مما يقيم الدليل على تقييد "ب" بقرارات الهيئة، أما بالنسبة للمطاعن الأخرى المثارة من قبل المدعى عليها لا سيما مسألة مخالفة العرض المتظلم منه لقواعد المنافسة النزيهة أو للتشريع المنظم لتوفير خدمات الانترنت أو الأضرار الحاصلة لها جراء ترويج العرض المتظلم منه فإن الأمر يتطلب اجراء تحقيقات للثبوت من مدى صحة هذه الادعاءات وهو ما يخرج عن مناط التدابير الوقائية ولا يمكن التحقق منه إلا في نطاق القضية الأصلية، وانتهت الى طلب رفض المطلب لانباته على أسانيد غير سليمة.

الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه والمسمى "Smart ADSL" وسحب جميع اللوائح الإشهارية المتصلة به.

وحيث ثبت من محضر المعاينة سند المطلب أن المدعى عليها أقدمت فعلا على تسويق العرض المذكور.

وحيث اتضح بالرجوع الى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل أن "أ" كانت قد تقدمت الى الهيئة طبقا لمقتضيات الفصل 3 (i) من الأمر عدد 3026 دد المشار اليه أعلاه بمطلب قصد السماح لها بتسويق العرض التجاري موضوع الدعوى.



وحيث أحيل مشروع العرض على المصالح المختصة بالهيئة للدراسة وفقا للإجراءات الجاري بها العمل وتمت الموافقة عليه والسماح لـ " بترويجه بمقتضى قرار الهيئة عـ241دد الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 2015.

وحيث ثبت من محضر المعاينة المحتج به أن المدعى عليها قد خالفت قرار الهيئة القاضي بالموافقة على ترويج العرض المتظلم منه وذلك بإدخال تغييرات عليه دون عرضها على الهيئة تتمثل في إضافة امتياز (2) ساعتين من المكالمات المجانية صالحة نحو كل المشغلين.

وحيث يستخلص من كل ما سبق بسطه أنه ولئن تحصلت المدعى عليها على موافقة الهيئة قبل تسويق العرض التجاري "Smart ADSL" وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية إلا أنها تعمدت تغيير خصائصه التجارية وذلك بتضمينه امتيازاً لم تعرضه على الهيئة ولم يكن محل دراسة من قبل هذه الأخيرة وهو ما يتعارض مع شروط الموافقة على العرض المنصوص عليها بقرار الهيئة عـ241دد الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 2015 والتي تفرض على المشغل تسويق عرضه وفقاً للخصائص المصادق عليها.

وحيث أنه في تعمد " اتباع هذه الطريقة اللامشروعة في ترويج العرض المتظلم منه انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين الأمر الذي يرتب للعارضة أضراراً يصعب تداركها لما ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق في حال تواصل ترويج ذلك العرض على حالته.

وحيث يغدو في ضوء ما سبق بسطه مطلب " الرامي الى إيقاف ترويج العرض التجاري موضوع النزاع "Smart ADSL" مؤسساً على أسانيد قانونية وواقعية صحيحة واتجه قبوله.

ولهذه الأسباب

وعملاً بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة " " بإيقاف تسويق العرض موضوع الدعوى المسمى " Smart ADSL"، وذلك الى حين البت في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة تحت عـ269دد.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

